# "التربيـــة المقـــارنة "بين التبعية واستشراف المستقبل

## إعداد


**د/ أحمد عبد الفتاح حمدي الهنداوي**

أستاذ الإدارة والتخطيط والدراسات المقارنة المساعد

كلية التربية بنين بالقاهرة - جامعة الأزهر

# التربية المقارنة "بين التبعية واستشراف المستقبل"

إن التفكير دون مقارنة ليس تفكيرا **"Thinking Without Comparison is Unthinkable"**؛ عبارة استهل بها "تشارلز راجين" أستاذ علم الاجتماع المقارن بجامعة كاليفورنيا، كتابه عن المنهج المقارن، مؤكداً على أن (المقارنة) ضرورة فكرية؛ فهي جزء متكامل من العملية المعرفية وفي جميع الثقافات، وضرورة حياتية؛ فنحن نقارن في كافة الأعمال والوظائف وبين الأفراد والجماعات والآلات وفي نمط التعامل مع القضايا المجتمعية وغيرها، وضرورة علمية في كافة العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية، والتي منها: التربية المقارنة.

وينطلق علم التربية المقارنة من دراسة النُظُم التربوية بشكل عام، والنُظُم التعليمية منها بشكل خاص، من منظورات عبر ثقافية وعبر قومية، ويُقدِّم فرص اكتشاف الثقافات الأجنبية وتطور نظُمُها التربوية، والقوى التي تتفاعل مع الارتقاء بالتربية والتعليم فيها، من قوى سياسية واقتصادية وتكنولوجية، في سبيل تحقيق الاستفادة منها مُستقبلاً بما يتفق مع واقعنا الثقافي بإمكانياته وبما يُعبِّر عن شخصيتنا القومية.

ويجيب علم التربية المقارنة على العديد من التساؤلات، والتي من أبرزها: لماذا تختلف نُظُم التعليم بين دول العالم عندما نتأمل فيها بشكل كلي أو بشكل جزئي؟ ولماذا تتفق نُظُم التعليم بين العديد من الدول في بعض جوانبها؟ وما الذي يكمن تحت الحقائق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تُشكل وتعكس التشابُهات والاختلافات فيما بينها؟ وما التصورات والسيناريوهات المستقبلية التي يمكن بناؤها حول التربية وعلاقاتها بالواقع المجتمعي من المنظور المقارن؟

ولكن عندما نراجع ونتابع ونُدقق بتعمق في بعض المفاهيم والمصطلحات المستخدمة في ميدان التربية، نجد مثلاً: (الاعتماد الأكاديمي – الريادية وريادة الأعمال – مجتمعات الممارسة - حاضنات الأعمال -المنظمة البارعة - جامعات الجيل الثالث – الاستدامة البيئية – الميزة التنافسية – نظام الكراسي البحثية - التعلم البديل – التخصصات العابرة - الجامعات الدولية – المدارس الدولية - مدارس STEM – التخطيط الاستراتيجي – وغيرها ..) وممارساتها وتطبيقاتها، حينئذ يتبادر إلى أذهاننا كتربويين مصدر ومنبع هذه المصطلحات، وما القوى التي تصيغ تلك السياسات؟ لا سيما عندما نجد أن الغالبية العُظمى من تلك المداخل وما تتضمنه من نظريات وممارسات وأنشطة وتطبيقات؛ ليست نابعة من ذاتنا، وهنا نتساءل: من المجتمع المسيطر؟ ومن المجتمع التابع؟ من المنادي بهذه المصطلحات؟ ومن الذي يتهافت وراء المزيد من المصطلحات الجديدة والمتجددة دون التوظيف الفعال لها أكاديمياً ومهنياً؟

ويتقابل ذلك مع ظاهرة «التبعية» في عالمنا المُعاصر، والتي تنطلق من علاقة قائمة بين طرفين، أحدهما يتم اتباعه؛ حيث يمتلك من معززات القوة ما يجعله يفرض شروطاً على الآخر، في ظل تعامل قائم على بسط الهيمنة والقوة والتعالي، أما الطرف الثاني «التابع» فهو الطرف الضعيف في هذه المعادلة، والذي يتلقى أوامر وتعليمات الطرف الأول ويمتثل له، حتى وإن لم يقتنع بذلك، وأحياناً تكون تلك التبعية مغلَّفةً بشيء من الود الظاهر مع الحيطة والحذر في التواصل بمناخها الاجتماعي.

إن مفهوم التبعية Dependency في القاموس السياسي التي أصدرته دار النهضة العربية يتمثل في "خضوع دولة ما لدولة أخرى ممّا يحرم الدّولة التابعة من ممارسة كافّة مظاهر سيادتها

داخل اقليمها وفي المجتمع الدّولي، فمن ثمّ كانت التبعيّة من مظاهر نقص السيادة الدوليّة". وتعرف موسوعة العلوم الاجتماعية التبعية من منظورها بأنها: مجموعة من النظريات التي تفسر مدي فشل البلدان النامية في تحقيق مستويات ملائمة من النمو يجعلها تتصف بالاستدامة، وبالطبع يرجع ذلك إلى تبعيتها للدول الرأسمالية المتقدمة التي تحرص على استمرارها على حالتها مهمشة وتابعة، بما لديها من إمكانات مالية وتقنية متطورة ومتفوقة بدرجة عالية وفعالة.

وقد تفرعت تلك التبعية إلى علاقات تشابكية كثيرة (تبعية اجتماعية، تبعية سياسية، تبعية اقتصادية، تبعية فكرية، تبعية دينية، تبعية وجدانية، تبعية مهنية...) وترسخ هذا المفهوم كأحد المحاور المهمة في حياة الناس، فاستوعبه البعض بمراراته في بعض المواقف، وبجماله في مواقف أخرى، إلا أنها تظل تثير الشبهات والشكوك عن حقائق العلاقات عندما تتموضع في صورة (التابع/ المتبوع).

وعندما أطرح قضية التبعية هنا فإنني لست بصدد موقف الرفض أو القبول، ولكن بصدد التحليل الفلسفي للقضية، والغرض من ذلك ليس نقدها كنظرية، فكل نظرية اجتهاد علمي بشري يستحق كل ثناء وتقدير من جهة، ويستحق الفحص والتحليل والدراسة من جهة أخرى، وهنا ينبغي أن تكون قضية التبعية موضع اعتبار عند الاستفادة من نُظُم تعليمية في دول أخرى، فقد خضعت حضاراتنا وثقافتنا للسيطرة والاستغلال عن طريق هيمنة القوي الغربية علي مر فترات زمنية طويلة ومتفاوتة.

ولنا في حراك الخريف العربي حكمة ما ورائها حكمة في التقليد الأعمى للغير، والذي يعد في شموليته ما هو إلا إماته للعقول وقضاء على عناصر الحياة فيها، فبه يظل الانسان رهين التبعية التي تجعله منغلقا على ذاته لا أثر له ولا شخصية مستقلة، ولب الخلل يكمن في الانقياد بشكل أعمي دون وعي بالصورة الكاملة للواقع، ويتحدث الفيلسوف الألماني (جورج هيغل) عن هذا الشأن قائلا: هل السيد من صنع العبد نتيجة لسلوكه العبودي؟ أم العبد من صنع السيد نتيجة لاستبداده؟

وعندما نتناول قضية التبعية بالدراسة والتحليل - باعتبارها قضية وطنية تواجه دول العالم الثالث – يتوجب علينا مزيدا من الحذر عند إجراء الدراسات المقارنة في ميدان التربية، حتى لا نقع في فخاخ المجتمع المُسيطر والمجتمع التابع، فالتربية المقارنة من المجالات الاكاديمية وثيقة الصلة بعملية صنع القرار التربوي لذا يجب التوظيف الواعي والفعال لها رؤية وأهدافا ومنهاجاً حتي نتخطى ما توصلنا اليه من جمود وتبعية، لأن غايتنا حينئذ ستكون منصبة علي البحث عن حلول محلية وطنية، علي أيدي تربويين مصريين لديهم القدرة علي تقدير الاحتياجات المحلية ومواجهة التحديات العالمية من أجل المضي قدما نحو التطوير الحيوي الواعي والفعال.

وتنظر "التبعية" للهياكل والبُنى التعليمية ومحتوى التعليم، باعتباره وسيلة أساسية يمارس المركز من خلالها تحكمه في المحيط بما يضمه من بلاد وأفراد، ويعيد إنتاج نفس الأوضاع من أجل استمرار تخلف هؤلاء، وتحقيق التقدم لنفسه، والعملية التعليمية لها دور فعال في توجيه القيم والاتجاهات والمهارات التي تلائم وتدعم مصالح الجماعات المُسيطرة، ويعد المنهج المدرسي مجالاً خصباً لتوطيد مصالح دول المركز، وتوجيهها الى الانتقائية والاختيار والتنظيم وهذا

بالطبع ينتقل أثره الي المتعلمين، حيث يجبر أعضاء المحيط على الامتثال لما يريده لهم المركز من تعلم.

وتؤكد التبعية على أن البلاد الواقعة على المحيط تمثل ضحية هؤلاء الذين يحتلون المركز، والادعاء بأنهم يقدمون لهم الحداثة التي هي في الواقع ما هي الا مزيدًا من التبعية.

وفي هذا السياق لا تكون التبعية عمياء، بقدر ما هي مؤسسة على تدرج «ماكر» يبدأ بوسائل في ظاهرها التعاون والتكامل الاقتصادي، وفي مضمونها لف حبل الخناق على الأنظمة السياسية، وعدم قدرتها على استقلالها المالي المطلق، حيث تكبل بالديون شيئا فشيئا تحت عناوين كثيرة عبر برامج تنمية، يتم من خلالها استنزاف الثروات والأموال بصورة غير رشيدة وبلا مقابل متكافئ مع حجم الإنفاق، حتى يجد النظام السياسي نفسه أمام معضلة دين غير قادر على سداده في فترة محدودة من الزمن، والتكبل بمزيد من القيود، ومع مرور الأيام والسنون تورث هذه الديون للأجيال القادمة من الأنظمة المتتابعة، وقد يمكن ترتيب الحسابات من جديد، وقد تواجه بالكثير من العراقيل.

وللتبعيّة آثار خطيرة على الدّول التابعة بكافة مستوياتها وكلّها تتجه لتُكرّس التخلّف والضعف في مختلف أصعدة الحياة الاقتصاديّة والسياسيّة والعلمية والتقنيّة والاجتماعيّة والنفسيّة والأخلاقيّة، لذا إنّ التبعيّة تؤدي إلى المزيد من التخلّف وليس التقدّم، فالدولة التابعة تُستنزف جل طاقاتها دون تحقيق جدوى لها، كما أنّ التبعيّة تؤدي إلى سيطرة الرأسمال الأجنبي على البلاد والمزيد من استثماره مقابل ندرة الاستثمارات المحليّة نظراً لضعف قدرتها على المنافسة.

علاوة على ذلك إنّ التبعيّة تُحد من إمكانية بناء منظومة تربوية متكاملة العناصر ومتناغمة في تطويرها، لأن سيادتها منقوصة نتيجة تدخّل الدولة المتبوعة، بها وكذلك من الممكن أن يصبح الولاء لهذه الدولة على حساب الولاء الوطني، وبذلك تتعطّل الإرادة الوطنيّة لوضع السياسات اللازمة التي تنطلق من حاجاتها، وإنما تضعها انطلاقا ممّا تملي عليها الأطراف الخارجية (الدول المتبوعة أو المنظمات الدوليّة ووكالاتها). فضلاً عن ذلك إنّ التبعيّة تؤدي إلى بناء شبكة غير متكاملة ومتوازية حيث يُقسم العالم بين تابع، ومتبوع، ومتخلّف، ومتقدّم. إلى جانب ذلك إنّ الدولة التّابعة تفشل في إنتاج قطاعات متكاملة وترتفع الأسعار فيها لأنّها كلّها مستوردة (كلفة التكنولوجيا مثلاً والأسلحة المتطوّرة)، لذا يمكن القول أنّ التبعيّة هي بمثابة نقاط تعثّر أمام الحفاظ على استقلاليّة وتقدّم الدول التابعة.

وهذا الأمر يستلزم الخروج الآمن من إطار التبعية ومساوئها إلى نهج استشراف المستقبل حيث الوعي بمستقبل التربية، واستشراف أفاقه، وفهم تحدياته، فلا يمكن أن يستمر النجاح ما لم يتم امتلاك رؤية واضحة لمعالم المستقبل، تعبيراً عن شخصيتنا القومية، أي إننا عندما نستشرف المستقبل، فبذلك نركز تماماً على مستقبلنا (نحن) و (ليس مستقبل آخر)، من خلال رسم صور تقريبية محتملة للمستقبل في ضوء معلومات علمية دقيقة وباستخدام أساليب علمية دقيقة خلال فترة زمنية محددة، بما يُساعدنا في التنبؤ وفهم الاتجاهات التي ستؤثر على نظامنا التربوي في المستقبل.

والسؤال: هل يستطيع من هو تابع اليوم أن ينتفض من ضعفه، ويعلنها: «لا تبعية بعد اليوم»؟ أجزم أن ذلك في مقدور كل دولة «في حكم التابع» ولكن عليها أولا: أن تهيئ الأرضية الآمنة

في التصالح والتكامل والتعاون مع شعبها، فالشعوب هي القوة الحقيقية للأنظمة السياسية، وليست علاقاتها بالدول الكبيرة، ومتى تحقق هذا الأمر وأتيحت له الفرصة الكاملة للتعبير عن حقيقته، فإنه بإمكان أية دولة أن تقول لما كان «متبوعا» من هنا تبدأ نقطة البداية، حيث لحظة ميلاد العلاقات التكافؤية، وفق الأنظمة والقوانين، والاحترام المتبادل بين الطرفين. فالبعد الاقتصادي محور مهم جدا، ويلعب دورا كبيرا في مسألة التبعية.

والضرورة والواقع تستلزم أن يعيش الإنسان حرا، لا تابعا؛ فالإنسان ولد حرا بالفطرة، فكيف يرضى أن تسلب حريته ليعيش تابعا؟ فقد أنزل الله تعالى الكتب، وسن النظم التي رضيها للناس، ولم يرض لهم الخروج عنها أو التهاون بها قليلا أو كثيرا، فأرسل بها رسله، وفرضها فرضا، وألزم الناس بالثبات عليها والعمل بمقتضاها، وأوجب الإيمان بها إيمانا تاماً مخلصاً، عقيدةً وقولاً وعملاً، كما أوجب اتباعها ورفض ما عداها من سائر الخلق، أيا كانوا وكيفما كانوا، فكل تبعية في الدين يكون مصدرها ومستندها كتاب الله وسنة رسوله (صلي الله عليه وسلم) وإلا كانت تبعية باطلة مردودة على التابع، لا يقبلها الله ولا عباده المخلصون، الذين يحبون ما أحب الله ويكرهون ما يكره الله عملا بقوله تعالى من سورة الأعراف (آية ٣): (اتَّبِعُواْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلاَ تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِ أَوْلِيَاء قَلِيلاً مَّا تَذَكَّرُونَ).

وختاماً:

((لا تكن تابعاً – لا تكن ناقلاً – لا تكن مستنسخاً – لا تكُن مقلِّداً تقليداً أعمى - لا تكن سطحياً عند قراءة الآخر – لا تكن متعجلاً في الانبهار بشيء حديث أو مُستحدث)) ... ولكن حقق الاستفادة بما يتفق مع ظروفك وإمكاناتك في ظل رؤية مستقبلية واضحة ومحددة، واستثمر فرصة الاستفادة من الخبرات الناجحة أو الممارسات الجيدة عبر دراسة دقيقة متأنية، تعلم وتابع سير التقدم من حولك وكوّن نموذجاً متفرداً يتوافق مع القوي والعوامل الثقافية الخاصة بك، فللخروج من دائرة التبعية التي تصيب باليأس والإحباط، لابد من تأييد سياسة الاعتماد علي الذات والتحرر من القيود، وينبغي أن نكون علي وعي تام بأن علاقتنا مع الغرب لن تكفل لنا الخلاص في فهم واقعنا بوضوح والتخلص التام من المشكلات، لا بد من التعاون وجماعية البحوث وتكاملها والتنقيب بغية فهم الواقع المُجتمعي والعمل علي تغيره للأفضل .

فالتبعية ما هي الا مقبرة للإبداع والحرية، فليس هناك من يتحمل العبء عن غيره أو يسعى لتميز غيره، فكل مرتهن بمصيبته، فهل يعي كل عاقل ما نحن فيه «الواقع» وما ينبغي أن يكون «المستقبل» وإدراك السبيل إلى ذلك؟

**والله تعالي من وراء القصد، وصلي الله وسلم على سيدنا محمد وعلي آله وصحبه وسلم.**